الأزمات المالية في المصارف الإسلامي ودور مكونات السياسة الائتمانية في الحد منها (مصرف العطاء الإسلامي انموذجا)

أ. د عبد الرحمن عبيد جمعة الباحثة: عذراء خليل خلف
abd.jumaah@uoanbar.edu.iq ead19n3003@uoanbar.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

Financial crises in Islamic banks and the role of credit policy components in reducing them (Islamic Atta Bank as a model)

Prof. Dr. Abdulrahman Abeed Jumaa **Athraa Khalil Khalef**
College of Administration and Economics
University of Anbar

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2021/ 10/29	2021/12/21	2024/4 / 7

المستخلص:

هدف البحث معرفة دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الازمات المصرفية للقطاع المصرفي العراقي وذلك من خلال التعرف على مكونات السياسة الائتمانية وأيضا معرفة ماهية الازمات المصرفية بالإضافة الى بيان حالة تعثر مصرف العطاء الإسلامي (عينة البحث) .ومن خلال نتائج البحث تبين ان مصرف العطاء الاسلامي (عينة البحث) قد تراجع أداؤه المالي الى الوضع الذي اصبح فيه غير قادر على الاستمرار في أداء العمليات المصرفية اليومية ، مع الاشارة الى انه يوجد خلل في المؤشرات المالية لدى المصرف بسبب سوء الادارة التي ادت الى تدهور اوضاع المصرف وقيام البنك المركزي بوضع المصرف نفسه تحت الوصايا، ويلاحظ ايضاً ان المصرف عينة البحث كان يعاني من أزمة سيولة في السنوات التي سبقت الوصايا وكذلك في سنة فرض الوصايا على المصرف وذلك بسبب عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي المحددة مما يؤدي ذلك الى مخاطر قد يتعرض لها المصرف ، وأوصى البحث بخصوص ضرورة اتباع القطاع المصارف الاسلامية مؤشرات الحيطة والحذر وذلك لأنها تعد بمثابة الاطار الذي يحقق الاهداف التي تسعى لها ، بالإضافة الى انها تضمن سلامة القطاع المصرفي بأكمله من التعرض للازمات ، بالإضافة الى ضرورة القيام بالعمل اللازم في اعداد البيانات المالية من قبل المصرف وقيام البنك المركزي العراقي بمطابقة الكشوفات المرسلة اليه مع البيانات المالية الحقيقية للمصرف، واخيراً تم التوصية بأنه على المصرف عينة البحث الالتزام بمكونات السياسة الائتمانية عدم التعرض الى تعثر مصرفي وبالتالي الافلاس لما لها من تأثير كبير على عمل مسار المصرف .

الكلمات المفتاحية : *مكونات السياسة الائتمانية ، القطاع المصرفي ، الازمات المصرفية ، تعثر المصرف.*

Abstract:

the The aim of the research is to know the role of the credit policy components in reducing banking crises for the Iraqi banking sector, by identifying the components of the credit policy and also knowing the nature of banking crises in addition to a statement of the failure of the Islamic Atta Bank (research sample).

Through the results of the research, it was found that the Al-Ataa Islamic Bank (the research sample) has regressed its financial performance to a situation in which it has become unable to continue performing daily banking operations, noting that there is an

imbalance in the bank's financial indicators due to mismanagement that led to a deterioration The conditions of the bank and the Central Bank placing itself under probate, and it is also noted that the research sample bank was suffering from a liquidity crisis in the years preceding the wills, as well as in the year of imposing wills on the bank, due to non-compliance with the specific instructions of the Central Bank, which leads to risks that it may be exposed to. The bank, and recommended the research regarding the need for the Islamic banking sector to follow the indicators of caution and caution, because it serves as a framework that achieves the goals it seeks, in addition to ensuring the safety of the entire banking sector from exposure to crises, in addition to the need to do the necessary work in preparing financial statements by the bank And the Central Bank of Iraq to match the statements sent to it with the real financial statements of the bank, and finally it was recommended that the research sample bank should abide by the components of the The credit policy is not to be exposed to bank failure and thus bankruptcy because of its significant impact on the work of the bank's course.
Keywords, *Components of credit policy, banking sector, banking crises, bankruptcy of banks.*

المقدمة :

يعد الائتمان المصرفي أداة مصرفية حساسة قد تؤدي الى اضرارا كبيرة اذا لم يحسن استخدامها. وبذلك تعتبر السياسة الائتمانية انعكاسا للخطط الاستراتيجية للنظام المصرفي فيما يخص المصارف الاسلامية في العراق بمنح الائتمان الى الجمهور والوحدات الاقتصادية ومؤسسات الدولة المختلفة ، تعتبر مكونات السياسة الائتمانية بالغة الاهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية العراقية حيث يجب العمل بموجبها لتجنب الازمات المالية ولما لها اثر واضح على ادائها المصرفي ، حيث ان بعض المصارف الإسلامية العراقية تلتزم بمكون ائتماني مرن او متساهل بهدف تحقيق اقصى الارباح وبعض المصارف تتبع مكون متشدد فأنه سوف يتمتع بمستوى محدد من الارباح ، وبهذا فأن نسبة التزام المصارف الاسلامية العراقية بمكونات السياسة الائتمانية متفاوت بين مصرف والاخر ويلزم الاشارة الى ان المصارف الإسلامية العراقية التي لم تلتزم بمكونات السياسة الائتمانية تعرضت بشكل حتمي للتعثر المصرفي وبالتالي الافلاس والتصفية، وقد شهد القطاع المصرفي العراقي العديد من التطورات تمثلت بالتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستحداث ادوات مالية جديدة الا ان هذه التطورات الايجابية لم تمنع حدوث الازمات التي شهدها القطاع المالي والتي اثرت بشكل سلبي على اقتصادها ، يعتبر التوسع الائتماني من اهم المخاطر التي تواجه المصارف في الفترة الاخيرة حيث ان افراط المصارف في منح الائتمان طويل الاجل كان من اهم أسباب الازمات المالية وبالتالي يؤدي بالمصرف الى اعلان الافلاس في بعض الاحيان.

المبحث الاول : منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث :

لقد اثرت الازمات المالية ومن ضمنها الأزمات المصرفية بأكملها على القطاعات الاقتصادية عامة ، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص ، وذلك بسبب تعاظم قيم القروض المتعثرة ، وهذا بدوره انعكس على نمط السياسات الائتمانية التي تقوم عليها ادارات المصارف التجاري ومنها مصرف العطاء الاسلامي في منح الائتمان ، وذلك تحسبا للمخاطر من عدم قدرة العملاء على تسديد القروض مع الفوائد ، وبهذا ضمن هذه المعطيات فأن مشكلة

البحث تتلخص بالتسأول التالي (ما هو دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الأزمات المالية التي تعرض لها القطاع المصرفي العراقي؟) .

ثانيا : اهمية البحث :

تعتبر مكونات السياسات الائتمانية من اهم الشروط والمعايير التي يتم مراعاتها في اطار السياسة الائتمانية التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان المصرفي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل التكاليف وادني مخاطر ممكنة إذ تعد السياسة الائتمانية الناجحة والمعتمدة في قسم منها على مكونات تلك السياسة صمام الأمان لعدم انهيار وفشل الكثير من المصارف الإسلامية وبالتالي انهيار القطاع المصرفي الذي يعد الممول الرئيسي للاستثمار.

ثالثا: اهداف البحث:

يهدف البحث الى معرفة دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الازمات المالية للقطاع المصرفي العراقي من خلال التعرف على مكونات السياسة الائتمانية وأيضا معرفة ماهية الازمات المالية بالإضافة إلى بيان حالة تعثر مصرف العطاء الاسلامي (عينة البحث).

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان مكونات السياسات الائتمانية التي تعمل بموجبها المصارف الإسلامية العراقية يمكن ان تحد من الازمات المالية التي يعاني منها المصرف.

خامسا: منهجية البحث:

بغية التوصل الى هدف البحث والتحقق من الفرضية ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال قراءة الادبيات ضمن موضوع العلاقة بين السياسات الائتمانية والأزمات المالية ، وكذلك استخدام نفس المنهج من خلال جمع البيانات وتحليلها .

المبحث الثاني: مكونات السياسة الائتمانية

ان السياسات الائتمانية على الرغم من اختلافها من مصرف لآخر ، الا انها تتفق فيما بينها في كل المصارف من جهة الاطار العام لمحتوياتها ، وسوف يتم التطرق إلى مكونات السياسة الائتمانية وفق الاتي :

1.تحديد حجم الاموال الممكن اقراضها :

على اعتبار أن الاقراض يعتبر الوظيفة الاساسية للمصارف الاسلامية وبالتالي يجب ان تتضمن السياسة الائتمانية بعض الارشادات التي تخص الحجم الإقراض حسب الوضع الاقتصادي السائد الذي من الممكن أن يقدمه المصرف ، حيث يوجد استعمالات اخرى عديدة للأموال التي لها دور كبير في التأثير على حجم القروض.

لذلك يستوجب على مجلس إدارة المصرف إن يعمل على تخصيص جزءاً من هذه الأموال لمواجهة احتياجات الاحتياطي النقدي بالإضافة إلى إشباع متطلبات السيولة التي تنتج عن مسحوبات الودائع ، كما يستوجب على الإدارة إن تخزن جزء من الأصول وذلك بغية استثمارها في الأوراق المالية طويلة الأجل لتحقيق مزايا التنويع في الأصول وتدنيه الدخل الخاضع للضريبة ، بالإضافة إلى وجود عوامل عديدة تؤثر على حجم القروض مثال على ذلك

احتياجات الائتمان في المجتمع الذي يوجد بة المصرف وأيضا خبرة الإدارة لخدمة الإشكال المختلفة من القروض التي يتطلبها إفراد المجتمع (المعهد المالي ، 108 : 2015) .

2.صلاحية منح القرض :

يتوجب على السياسة الائتمانية ان توضح من هو مخول بالموافقة على منح القرض سواء كان فرد أو مجموعة وان يكون هناك حدود لصلاحية المنح ، كذلك يجب ان توصف سياسة الائتمان اجراءات الموافقة ومدة اجتماعات لجنة القروض ، ان انظمة الموافقة على القرض يستوجب ان تكون مرنة للتجاوب مع الاحتياجات غير المتوقعة وفي نفس الوقت تتضمن اجراءات ضبط ورقابة تجنبا لأي مخاطر غير مرغوب بها (الصائغ، 2018: 76).

3.تحديد المنطقة التي يخدمها المصرف :

إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها أدارة الائتمان على عدد من العوامل من أهمها : حجم الموارد والمنافسة التي يلقاها المصرف في المناطق المختلفة ، وطبيعية المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان و حاجة كل منها إلى القروض ، ومدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في إدارة القروض والرقابة عليها (عبدالله واخرون ، 2006: 64).

4.المجالات والانشطة الاقتصادية التي يقدمها المصرف :

تؤثر المجالات والانشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف بهدف تمويلها من خلال التسهيلات الائتمانية على تحديد سياسته الائتمانية ، فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة إلى أخرى بل من مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة ، فعندما تركز السياسة الائتمانية للمصرف على انشطة اقتصادية معينة وتستبعد أنشطة أخرى من الاهتمام ، وإنما توجه المصرف لخدمة أهدافه بالتوازن مع الأهداف الاقتصادية للبلد ، فعلى سبيل المثال المصارف الاسلامية عندما تقوم برسم سياستها الائتمانية فأنها تحدد في قائمة المفضلات القطاع الاسلامي ثم القطاعات المرتبطة بها ويساهم شكل ووضع الهيكل الاقتصادي للبلد بدور كبير في رسم السياسات الائتمانية للمصارف من حي نطاق الانشطة الاقتصادية التي تعمل على خدمتها ويظهر هذا التباين أو الاختلاف في السياسات الائتمانية للمصارف في الدول المتقدمة حيث تكون واسعة من حيث تنوع المجالات الاقتصادية التي تقدمها بالمقارنة بالسياسات الائتمانية للمصارف في الدول النامية وهذا يسبب اختلاف تركيب الهيكل الاقتصادي ، ومستوى التقدم الاقتصادي في كل منها بشكل واضح (الصائغ ، 2018 : 80).

5.الالتزام بالتشريعات القانونية :

يجب على السياسة الائتمانية المتبعة من قبل المصرف ان تتوافق مع التشريعات التي تنظم النشاط المصرفي سواء المتعلقة بالحد الاقصى للاقراض وأسعار فوائدها والضمانات وطرق تسديد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه (الجبوري ، 2019 :218) .

6.تحديد الحد الاقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه :

ان كل مصرف يسعى لتقليل المخاطر التابعة بمنح القروض ، تقوم بعض السياسات الائتمانية بتحديد الحدود القصوى لحجم القروض التي تعطى للزبون الواحد ، وايضاً المدة الزمنية القصوى لتاريخ استحقاق القرض للزبون الواحد سواء كان هذا الزبون فردا أم مؤسسة خاصة ام شركة مساهمة(الصائغ ،2018 : 81).

7.تحديد الضمانات المقبولة من قبل المصرف :

القروض لا تمنح الا بعد الوصول إلى الضمانات اللازمة للتأكد من التزام المقترض بالتسديد الا أن نوع الضمان يتوقف على عدد من الظروف مثل علاقة المقترض بالمصرف ومدى قوة مركزه المالي وسمعته في السوق وغير ذلك إذ تتراوح الضمانات بين رهن عقارات أو رهن موجودات أخرى أو الحصول على كفالة شخص ضامن أو غير ذلك بالإضافة إلى تحديد آلية تقويم الموجودات عند قبولها كضمانات (الجبوري ، 2019 : 217).

8.تحديد انواع الائتمان :

من الاساسيات المهمة الواجب اتباعها من قبل ادارة الائتمان هو تحديد أنواع الائتمان الذي تعمل به ، ويتم اختيار نوع الائتمان الذي يمتاز بجودة عالية من حيث المقارنة بين العائد المتوقع من كل نوع ودرجة المخاطر التي تكون عرضة لها ، حيث هناك أنواع من الائتمانات تتسم بالمخاطر عالية وعائد مرتفع ، وهناك ائتمانات تتضمن عائد منخفض بدرجة مخاطرة منخفضة ، وعموماً فأن إدارة الائتمان يجب عليها إجراء تنويع في محفظة الائتمان وذلك بهدف تحقيق اكبر توزيع للمخاطر التي تتعرض لها.

كما على ادارة الائتمان ضرورة النص على شكل الائتمان الذي تقدمه ، وبهذا يتم وضع الشكل النهائي بين الائتمان المقبول والذي يتفق مع سياسة المصرف والائتمانيات غير المقبولة ، ومثال على ذلك لنفرض أن السياسة الائتمانية التي اقرها المصرف المركزي والتي يستلزم على المصارف التجارية تنفيذها التي توضح ضرورة التوسع في منح الائتمان بقصد تمويل عمليات الاستيراد حسب حاجات الدولة ، لذلك فأن أيْ طلب للحصول على ائتمان لا يتفق مع ما هو محدد في السياسة سوف يرفض فوراً (الزبيدي : 2006 ، 200) .

9.مستويات اتخاذ القرار :

ينبغي على سياسة الائتمان تحديد المستويات الادارية التي من وظائفها البت في طلبات الائتمان ، بما يضمن عدم ضياع وقت الادراة العليا في بحث طلبات ائتمان روتينية ، وايضاً ما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الاموال العاجلة ، ولكي يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد اقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى أداري (عبدالله واخرون ، 2006: 64).

10.تحديد سعر الفائدة على القروض :

يحظى سعر الفائدة على القروض بإحكام كبيرة حيث تتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة : اسعار الفائدة السائدة في السوق ، درجة المنافسة بين المصارف ، وحجم الطلب على القروض ، وحجم الاموال المتاحة لدى المصارف ، وتكلفة أدارة القروض ، واسعار الفائدة على الودائع وسعر الخصم الذي يحدده المصرف المركزي ، والمركز المالي للعميل المقترض ، ودرجة المخاطر التي يتضمنها القرض ، هذا ويتضمن ايضاً حجم القرض ، وأجل القرض ، واذا كان القرض بضمان أو بدون ضمان (الشيخلي : 2012 ، 26).

11. اطار أو هيكل القروض :

يجب أن تتضمن سياسة الاقراض جوانب أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات ومجالاتها وشروطها والعلاقة التنظيمية بين العميل والمصرف والاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي تتواجد خارج بنود الميزانية فهذه الالتزامات بمثابة ترتيبات لعمل القروض في المستقبل يحصل منها المصرف على الرسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي ربما قد يتعرض لها المصرف (المعهد المالي ، 2015 : 111) .

12. توزيعات القروض حسب نوع القروض والمنتج :

يجب أن تشمل سياسة الائتمان ارشادات بخصوص توزيع القروض تبعاً القطاعات (تجارية ، عقارية ، استهلاكية ، قطاع الصحة.. الخ) وايضاً يجب أن تشمل نسب حدود الائتمان داخل القطاع نفسه ، مثال ذلك بالإمكان أن تفرض حد على القروض الاستهلاكية بشكل عام وأيضاً ضمن هذا القطاع مثلاً تفرض حدود على قروض بطاقات الائتمان ، William Donovan" 12-3-2017.

13. السقوف الائتمانية :

يلتزم المصرف عند وضع السياسة الائتمانية بالقواعد التي تحددها السلطات النقدية ، وذلك حفاظا على الاقتصاد القومي ، وعندما تصل أدارة الائتمان إلى الحد الاعلى المقرر لها ، فأن طلبات الزبائن تحول إلى المصارف الاخرى التي لم تصل إلى الحد الاعلى بعد المقرر للائتمان أو سوق يتم رفض طلب الزبون ، أو قد تلجأ ادارة المصرف إلى جعله ائتماناً مشتركاً مع المصارف الاخرى تبعاً لشروط معينة (الصائغ ، 2018 : 82-83).

14. تحديد مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها :

ان السياسة الائتمانية تقوم بتحديد بعض المجالات والانشطة التي لا يرغب المصرف بتمويلها ، ذلك بغية الحد من المخاطر التي ترافق تمويل هذه المجالات ، أو قد تكون هذه الانشطة غير مرغوب في تمويلها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أخلاقية (عبد الله وأخرون ،2006 ، 66).

15. تحديد الأهلية الائتمانية :

يعتبر هذا المكون من الاعتبارات الرئيسية عند وضع السياسة الائتمانية بمعنى توافر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة قبل اقراضها ، بالإضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل معها المصارف مثل نسبة الإرباح المتحققة ، وحد أدنى من رأس المال والاحتياطات وبعض النسب التي يمكن الاعتماد عليها كمعايير لتحليل هيكل التمويل لهذه المنشآت ، وان لا تمنح القروض الا بعد تحليل المركز الائتماني للزبون المقترض (جوده ،2011 : 271).

المبحث الثالث : الازمات المالية

اولا : مفهوم الازمات المالية :

تعددت المفاهيم الخاصة بالأزمة المالية من قبل الكثير من الكتاب إذا يمكن التحدث عنها بأنها تلك التذبذبات القوية التي تؤثر بشكل كلي أو جزئي على المتغيرات المالية وحجم الإصدار وتسعيرة الأسهم والسندات وكمية القروض والودائع المصرفية التي تؤدي إلى تدهور واسع النطاق في النظام المالي والنقدي والذي من جانبه ينعكس سلباً على أسواق البورصات وأسواق الائتمان لبلد ما (الحوراني ، 2009 : 179) .

ومن جانب أخر تأخذ الأزمة شكلها في ضوء المجال والبيئة التي تنشئ بها لهذا تجد إن الدراسات المالية والاقتصادية والأمنية والنفسية والاجتماعي والسياسية أو إي مجال حيوي لذا نجد إن لمصطلح الأزمة ، تمتع بدرجة عالية من الموضوعية ، ويشتق هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام طبيعة البيئة التي تختص بها هذه الأزمة (مهنا ،2004: 20) .

كما يمكن أن تعرف الأزمة " بأنها حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب إن يتم ، أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من إحداث ، أو تصرفات تؤثر أو تمدد بقاء الناس ، وتلوث البيئة والحياة الطبيعية " (النجار ، 2009 : 18) .

ثانيا: أسباب الأزمة المالية

لا شك إن الأزمات المالية كظاهرة ومشكلة اقتصادية لا تظهر بدون سبب أو دافع أو عوامل تحرك ظهورها سواء محلية أو دولية بل قد تكون مباشرة أو غير مباشرة وخصوصا إن النشاط المالي والمصرفي مرتبط دولية بحركة الاقتصاد العالمي ومن هنا الخلل في المعادلات الاقتصادية حتما ستنعكس على الأداء المالي للمصرف وهذا حتما سينعكس على السياسة المالية ومنها السياسة الائتمانية. ولا يوجد بلد لا تظهر فيه الأزمة المالية سواء كانت الأسباب تظهر منه أو لتأثره بالمتغيرات الخارجية ولكن ذلك يكون بدرجات مختلفة حسب جودة وسلامة النظام الاقتصادي والمالي وطبيعة السياسة المالية والنقدية وحسن إدارة الأموال(Jones ، 2016 : 24) ، وعلى اختلاف وجهات النظر فان الأسباب المؤدية لنشوء الأزمات المالية ومع اختلاف صور الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا إن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة و تأثير تلك الأزمات ، مثل :

1- عدم الموائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية : حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها ، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات ، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس.

2- أثر العدوى أو ما يسمى" Contagion Effect " أي انتقال الأزمات المالية – مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم – وانتشارها في دول أخرى ، ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة لانتشار غير مبرر " للعدوى" بالفعل ، أم بسبب مشكلات حقيقية تعانى منها الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة ، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

وهناك أسباب كانت وراء ازدهار هذه الظاهرة وتكرار وقوعها وكما يأتي : (رزيق ، 2009 : 234):

1. توفر السيول بشروط مغرية.
2. تراخي قيود الإقراض والتدقيق.
3. لا عقلانية للمقترض وسياسة الإقراض.
4. ضعف آليات الرقابة المالية.

ويمتد هذا التأثير على المتعاملين مع المصرف والصناعات المختلفة وقطاع السياحة وكل ما هو مرتبط بالسياسة المالية ، ويمكن ملاحظة أسباب من زاوية أخرى هي :

1. غياب الرقابة على المصارف الفاعلة لتدارك أزمة السيولة.
2. كشف الأزمة عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي.
3. الواقع المالي لامريكيا والدول الأخرى لم يبقى بعد الأزمة كما كان قبلها.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات في مستوى الاقتصاد الكلي ، وهي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وذكرت الدراسة إن وقوع الأزمة المالية أحدثت ارتفاعاً حاداً في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع معدلات الفائدة المحلية ، (عابد ، 2010 : 50 -51).

أ) التحرير المالي : في حالة تصدير معدلات الفائدة يمكن للمصرف إن يخسر الحماية التي وضعتها السلطات النقدية والتنظيمية والتشريعية ، وكذلك دخول منافسين جدد يرفع من الضغط على المصرف بهدف التعامل الحقيقي مع الأنشطة الخطرة ، إذا لم يتم تعزيز وتقوية اطر الرقابة التنظيمية قبل التحرير المالي ، حيث سجل (كاميسكي ورينهارت) في سنة 1995 إذ إن 18 أزمة من أصل 25 أزمة حدثت بعد تحرير القطاع المالي (عبدالقادر ، 2008 : 76) .

ب) ضعف الانضباط المالي: يمثل الاستثمار إلى الانضباط المالي احد أهم الأسباب التي تؤدي بالدول إلى الاندفاع نحو الأزمة المالية والمصرفية

ويكون ذلك عندما لا تتوفر نفس المعلومات للجميع وحينما تنعدم الثقة بين تلك الأطراف (المقرض والمقترض) . هذا ينتج عنه معلومات غير متماثلة وهي تعبر عن موقف يكون احد الأطراف المتعاملين بالنواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك إن الطرف الأخر لن يستطيع حساب المخاطر بشكل سليم مما ينتج عن ذلك اتخاذ قرارات خاطئة كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المعاين حيث لا يستطيع من لديه معلومات منع الآخرين من الاستفادة منها (جورجيا ، 2001: 2).

ت) تشوه الحوافز: إن أي نظام صمم للحد من الصدمات والأزمات المالية والمصرفية ، لن يكون بشكل صحيح بالنسبة لعملة إلا إذا كان القائمون عليه لديهم الحافز المهم لعدم التشجيع وقبول المخاطر المتزايدة واخذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة ، ويجب إن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب المصارف والمديرون والمقترضون وكذلك السلطات الإشرافية بأن هناك شيئاً ما سيفقدونه إذا فشلوا جميعاً في العمل بالطريقة التي تتفق والتزاماتهم (التميمي، 2006 : 41) .

ث) سياسات سعر الصرف : يلاحظ إن الدول التي اتبعت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية (كلاب ، 2007: 83) .

ح) التوترات الجيوسياسية : تؤدي العوامل الجيوسياسية دوراً مهماً في ارتفاع أسعار النفط وتحدث نتيجة للتوترات والاضطرابات والنزاعات في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي تمدد من تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين ، لذا تدفع أسعار النفط إلى الارتفاع ، وبذلك يبقى العامل السياسي كاملاً أنيا ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة (المزيني ، 2013: 337) .

وتعرف الجيوسياسية على أنها تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الدولية ، وتشمل هذه العوامل المساحة والموقع والموارد الطبيعية (www.almaany.com/ar/dicy/ar-ar.)

ثالثا: أنواع الأزمات المالية

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع :

1) الأزمة المصرفية:

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه مصرفا ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع ، فبما إن المصرف يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة ، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى مصارف أخر ، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis وعندما يحدث العكس ، أي تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض تلك المصارف منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض ، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو Credit Crunch ، وقد حدث في التاريخ المالي للمصارف العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لمصرف Overend& Gurney وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار مصرف الولايات المتحدة Bank of United State في عام 1931 ومصرف Bear Stearns (عبود ، 2021 : 217-218).

أنواع الأزمات المصرفية : وتنقسم إلى ثلاث أقسام (أزمات السيولة ، أزمات الائتمان ، أزمات الديون) (التميمي , 2006: 22) .

1- أزمات السيولة : وتحدث في حالة قيام المصارف بالاحتفاظ بكميات ضئيلة من السيولة لمواجهة طلبات السحب.

2- أزمات الائتمان : وهي حالة عكسية للحالة السابقة وتعرف كذلك باسم أزمة الإقراض وتحدث عند قيام المصارف برفض منح القروض للمقترضين ليس بسبب عدم توفر السيولة وإنما بسبب خوفها من عدم قدرة المقترضين على سداد هذه القروض.

3- أزمات الديون : وهي الأزمات الناتجة عن تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال من خلال توسع المصارف التجارية العالمية في منحها للقروض لحكومات الدول كالنامية ، والتي عجزت عن تسديد هذه الديون وأعبائها مثل ما حدث في المكسيك ودول أخرى.

2) أزمة أسواق المال " حالة الفقاعات"

والتي تحدث في أسواق المال عندما ترتفع أسعار الأصول المالية بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة ، والذي يكون الهدف من شرائه هو الربح الحاصل عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل ، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتقل إلى ادني مستوياتها، حيث تحدث الأزمات في الأسواق المالية ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة bubble ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات ثانية (عبود ، 2019: 56).

3) أزمة العملة وأسعار الصرف :

تقسم بدورها إلى قسمين : أزمات العملة وأزمات سعر الصرف.

أ- أزمة العملة : تحدث عندما تصبح قيمة العملة غير مستقرة ، إي عندما تقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة الأصلية بسبب عمليات المضاربة ، مثلما حدث في تايلاند سنة 1997.

ب–أزمة أسعار الصرف : وتحدث نتيجة تغير أسعار الصرف بسرعة مبالغ فيها فتؤثر على قدرة العملة على القيام بمهمتها كوسيلة للمبادلة أو مستوى للقيمة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمة أسعار الصرف ، فتتدخل السلطات النقدية من خلال تعويم العملة أو خفض سعر الصرف (محسن ، 2018: 53).

المبحث الرابع

تحليل التعثر لمصارف إسلامية عراقية ومدى علاقتها بمكونات السياسة الائتمانية (مصرف العطاء الإسلامي انموذجا)

مصرف العطاء الإسلامي (البلاد سابقاً) – شركة مساهمة خاصة– (مصرف العطاء الاسلامي (البلاد سابقاً) (2018)، التقرير السنوي.

اسس مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل ، وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة الإسلامية بموجب كتاب البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم (2389/3/9) والمؤرخ في 2006/10/16.

واستناداً إلى قرار مجلس البنك المركزي العراقي رقم (549) لسنة (2018) المتخذ بجلسة المرقمة بالعدد (1569) والمنعقد بتاريخ 2018/5/17 والمتضمن فرض الوصاية على مصرف البلاد الإسلامي وفقاً لأحكام المادة (1/59/د) والفقرة (و) من ذات المادة المذكورة من قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 تم تعيين السيد أحمد يوسف كاظم وصياً على المصرف بموجب كتاب البنك المركزي العراقي – دائرة مراقبة الصيرفة – قسم مراقبة المصارف الإسلامية العدد 11460/3/9 في 2018/5/17.

التقرير الإداري للوصي (2018) خلال سنة الوصايا كالاتي:

- الموجودات:

ان اجمالي الموجودات (542) مليار دينار في نهاية سنة (2018).

- الدائنون:

بلغ رصيد حساب الدائنون (98) مليار دينار في نهاية 2018.

- المدينون:

بلغ صافي رصيد المدينين (205) مليار دينار في نهاية 2018.

- رأس المال والاحتياطات:

بلغ رصيد رأسمال المصرف المدفوع (250) مليار دينار في نهاية 2018، اما الاحتياطات فقد بلغت (6,3) مليار دينار في نهاية سنة 2018.

- التخصيصات:

مخصص مخاطر الائتمان البالغ (49) مليار دينار من اجمالي الائتمان الممنوح البالغ (69) مليار دينار ليصبح صافي الائتمان (20) مليار دينار.

وكانت مؤشراته المالية قبل واثناء وبعد الوصايا كالاتي:

1- نسبة كفاية رأس المال

الجدول (4-1)

نسبة كفاية رأس المال للمصرف

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة كفاية رأس المال	47%	45%	37%	18%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2016-2019).

من الجدول (4-1) نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال متذبذبة في جميع السنوات المذكورة ونلاحظ أيضاً أنها مرتفعة عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي حيث تبلغ (12%)، وهذا يدل على احتفاظ المصرف بقدر كبير من رأس المال كاحتياطي له، مع العلم أن المصرف وضع تحت الوصايا في عام 2018 ورفعت عنه في عام 2019.

2- نسبة السيولة:

الجدول (4-2)

نسبة السيولة للمصرف

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة	61%	41%	32%	2%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لسنوات (2016-2019).

من الجدول (4-2) نلاحظ وصول المصرف إلى النسبة المحددة للسيولة والتي يجب أن لا تقل عن (30%) باستثناء عام 2019 بلغت (2%) مما يدل على أن المصرف في هذا العام يعاني من أزمة سيولة مع الجدير بالذكر أن هذه السنة رفع الوصايا عن المصرف.

ج-نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي:

الجدول (4-3)

نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي	25%	25%	50%	81%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لسنوات (2016-2019).

من الجدول (4-3) نلاحظ ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي بشكل كبير ففي السنوات التي سبقت الوصايا كانت النسبة (25%) ، (25%) للسنوات 2016، 2017 على التوالي، أما السنة التي تم فيها فرض الوصايا فبلغت (50%) حيث نلاحظ أنها أخذت بازدياد بشكل واضح، أما في عام 2019 فبلغت (81%) أي

أن حجم الديون تفاقم بشكل ملحوظ بسبب تردي أوضاع المصرف بشكل كبير وذلك لعدم التزام المصرف بمكونات السياسة الائتمانية التي سبق ذكرها.

د- نسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطات :

الجدول (4-4)

نسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطات للمصرف

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطات	12%	12%	12%	12%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لسنوات (2016-2019).

إن الحد الأعلى للنسبة المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي لنسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطات تبلغ (20%)، وبهذا نلاحظ من الجدول (4-4) أن جميع السنوات المذكورة بلغت (12%) وهذا يدل على أن المصرف لا يعتمد كثيرا على الاستثمار لان النسبة منخفضة مقارنة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

ه-نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع:

جدول (4-5)

نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع	71%	83%	111%	115%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لسنوات (2016-2019).

على الرغم من أن الحد الأعلى للنسب المعيارية المحددة تبلغ (70%)، نلاحظ من الجدول (4-5) أن نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع كانت مرتفعة، فبلغت في عام 2016 (71%) حيث أنها مرتفعة عن النسبة المحددة بقليل أما في عام 2017فبلغت (83%) أي أنها أخذت بالارتفاع، أما في العام الذي فرض فيه الوصايا على المصرف 2018 فبلغت (111%) أي أن المصرف يمنح الائتمان النقدي بصورة كبيرة، أما في عام 2019 وفي السنة التي تم رفع الوصايا عن المصرف فيها فبلغت (115%) أي أنها مرتفعة عن السنة التي قبلها بقليل.

و-نسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطات للمصرف:

جدول (4-6)

نسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطات للمصرف

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطات	54%	58%	69%	82%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لسنوات (2016–2019).

أن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بلغت (600%)، وبهذا نلاحظ من الجدول (4–6) أن النسبة الائتمان النقدي لم تصل إلى الحد المطلوب أو المحدد، إذ بلغت في السنوات التي سبقت الوصايا (54%)، (58%) للسنوات 2016، 2017 على التوالي ، أما السنة التي كان المصرف فيها تحت الوصايا فقد ارتفعت النسبة إذ بلغت (69%) في عام 2018، أما السنة التي تلت رفع الوصايا فقد بلغت (82%) أي أنها مستمرة بالارتفاع بشكل ملحوظ.

ز–نسبة الائتمان التعهدي إلى رأس المال والاحتياطات:

الجدول (4–7)

نسبة الائتمان التعهدي إلى رأس المال والاحتياطات

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة الائتمان التعهدي إلى رأس المال والاحتياطات	100%	82%	63%	38%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لسنوات (2016–2019).

على الرغم من أن الحد الأعلى للنسب المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي تبلغ (200%)، إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول (4–7) أن نسب الائتمان التعهدي لم تتعدى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراق، فقد بلغت في عام 2016 (100%) أي ضمن الحد المسموح بها، أما في عام 2017 فقد انخفضت النسبة إلى (82%)، وفي السنة التي فرض بها الوصايا على المصرف فقد بلغت (63%) أي أنها مستمرة بالانخفاض بشكل تدريجي وفي عام 2019 أي عام رفع الوصايا عن المصرف فقد انخفضت إلى(38%).

ي–نسبة الائتمان النقدي والتعهدي إلى رأس المال والاحتياطات للمصرف

الجدول (4–8)

نسبة الائتمان النقدي والتعهدي إلى رأس المال والاحتياطات للمصرف

السنة / النسبة	2016	2017	2018	2019
نسبة الائتمان النقدي والتعهدي إلى رأس المال والاحتياطات	154%	141%	132%	120%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية لسنوات (2016–2019).

من الجدول (4–8) نلاحظ أن المصرف تجاوز النسبة المسموح بها وهي تبلغ (80%) في جميع السنوات المذكورة، ففي السنوات التي سبقت الوصايا بلغت (154%)، (141%) للسنوات 2016، 2017 على التوالي، أما في السنة التي وضع بها المصرف تحت الوصاية (132%) أي أنها انخفضت عن السنوات التي سبقتها، أما في السنة 2019 فبلغت (120%) أي أنها مستمرة بالانخفاض عن السنين التي سبقتها وذلك بسبب تدهور أوضاع المصرف الإدارية أي سوء إدارة المصرف لعمليات الائتمان الممنوحة وبالتالي تعرضه للتعثر ومخاطر ائتمانية عالية.

ومن أهم أسباب فرض الوصايا على المصرف

1- إدراج المصرف على لائحة (OFAC) من قبل الخزانة الأمريكية وتم إيقاف العمل على جميع أجهزتنا العاملة البالغ عددها (9) أجهزة وعلى بطاقات زبائن مصرفنا من قبل المصرف العراقي للتجارة وكذلك كان التأكيد على الإيقاف من قبل شركة الفيزا العالمية كون المصرف تعامل مع احدى المصارف الخارجية الموضوعة على لائحة العقوبات.

2- عدم تحديد المصرف من هو مخول في الموافقة على القرض سواء أكان فرداً أو مجموعة م2وهذا أدى إلى التعرض إلى مخاطر عالية.

3- عدم الالتزام بالتشريعات القانونية من قبل المصرف التي يستوجب أن تتوافق مع النشاط المصرفي سواء كانت المتعلقة بالحد الأقصى للإقراض وسعر الفائدة عليه.

4- تقديم ضمانات غير حقيقية من قبل طالبي القروض مما رفع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

وبهذا نلاحظ أن أغلب الأسباب التي أدت إلى فرض الوصايا على المصرف هو عدم الالتزام بمكون السياسة الائتمانية من قبل المصرف وبهذا تم فرض الوصايا عليه.

الاستنتاجات

من خلال تحليل حالة تعثر مالي لمصرف العطاء الاسلامي تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها:

1- تراجع أداؤه المالي إلى الوضع الذي أصبح فيه غير قادة على الاستمرار في أداء العمليات المصرفية اليومية، مع الإشارة إلى أنه يوجد خلل في المؤشرات المالية لدى المصرف بسبب سوء الإدارة التي أدت إلى تدهور أوضاع المصرف المالية وقيام البنك المركزي بوضع المصرف عينة البحث تحت الوصايا.

2- إن المصرف (عينة البحث) كان يعاني من أزمة سيولة في السنوات التي سبقت الوصايا وكذلك في سنة فرض الوصايا على المصرف وذلك بسبب عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي المحددة وكذلك النسب المعيارية المحددة من قبل البنك مما أثر إلى مخاطر تعرض لها المصرف، وكذلك بسبب التوسع في منح الائتمان المصرفي بشكل كبير في أغلب الأحيان .

3- إن سبب تعثر مصرف العطاء الاسلامي هو التصرف الخاطئ بسيولة المصرف، وكذلك منح الائتمانات بنوعيه النقدي والتعهدي بدون ضمانات كافية، والتصرف بودائع المودعين بشكل غير كفوءة من قبل إدارة المصرف، وعدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي من قبل الإدارة ومخالفتها، وكذلك تجاوز النسب المحددة للقروض حيث كانت ذات مبالغ كبيرة جداً مما أدى ذلك إلى تدهور أمور المصرف المالية بشكل كبير جداً، منح الائتمانات ذو درجة مخاطر عالية

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن أن نوصي بما يأتي:

1- ضرورة اتباع مصرف العطاء الاسلامي لمؤشرات الحيطة والحذر وذلك لأنها تعد بمثابة الإطار الذي يحقق الأهداف التي تسعى لها، بالإضافة إلى أنها تضمن سلامة القطاع المصرفي بأكمله من التعرض

للأزمات، وزيادة القدرة لديها للتنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل وقوعها، وبهذا تحد من تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي وبهذا يصبح من مقدرة البنك المركزي العراقي الوقاية منها ومنع انتشارها إلى مصارف أخرى .

2- ضرورة القيام بالعمل اللازم في إعداد البيانات المالية من قبل المصرف وقيام البنك المركزي العراقي بمطابقة الكشوفات المرسلة إليه مع البيانات المالية الحقيقية للمصرف، من أجل معرفة الوضع المالي الحقيقي للمصرف، مع ضرورة تحديث الوسائل والأدوات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وتطويرها مع ما يلائم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي العراقي، بالإضافة إلى اتباع طرق مثلى لمراقبة ومتابعة أعمال المصرف التجارية وبهذا تزداد قدرتها على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها .

3- ضرورة تفعيل الدور القانوني للمصرف وقيام البنك المركزي العراقي بمتابعة لهذا القسم واطلاعه على شهاداتهم العلمية وخبراتهم، مع قيامه بتدريب العاملين في المصرف على الجوانب القانونية من خلال عمل دورات تحفيزية بهدف تطوير الموارد البشرية في هذا القطاع بكوادر قادرة على القيام بجميع واجباتها، بالإضافة إلى ذلك ضرورة التعجيل من قبل البنك المركزي العراقي في أخذ قرار فرض الوصايا على المصرف في حالة حتمية حدوث ازمة مالية للمصرف وذلك بهدف السيطرة على الوضع قبل انتشاره بشكل كبير .

4- على البنك المركزي العراقي يأخذ قرار فرض الوصاية على المصرف (عينة البحث)، عندما تأكد أن البيانات المالية الموجودة لديه توضح وجود خطر مالي شديد يتعرض له هذا المصرف، لان التأخير يؤدي إلى مزيد من الخسائر واشتداد الازمة عليه.

5- يتوجب على مجلس إدارة مصرف العطاء الاسلامي أن تعمل على تخصيص جزءاً من الأموال لمواجهة احتياجات الاحتياطي النقدي بالإضافة الى ذلك يجب عليها اشباع متطلبات السيولة التي تنتج عن مسحوبات الودائع وعدم ضياع سيولة المصرف بأمور غير مرغوب بها، كذلك يجب عليها تقديم بعض الإرشادات التي تخص الحجم المرغوب فيه للإقراض الذي بإمكان المصرف تقديمه، وأيضاً يجب عليها الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص النسب المحددة من قبلهم وكذلك جميع تعليماتهم لضمان عدم تعرضه للمخاطر، وينبغي على المصرف تحديد الضمانات اللازمة للتأكد من التزام المقترض بالتسديد وأيضاً التأكد من حقيقة هذه الضمانات وتتمثل الضمانات برهن عقار أو رهن موجودات او كفالة شخص ضامن .

المراجع:

1- المعهد المالي، مؤسسة النقد العربي السعودي ، (2015) ، مقدمة في اجراءات القروض، الرياض.

2- الصائغ، نبيل ذنون، (2018) ، "الائتمان المصرفي" – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

3- عبد الله، خالد ام بن والطراد اسماعيل، (2006)، "ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4- عبد العزيز شويش عبد الحميد الجبوري ، (2019) ، ادارة المصارف مدخل تطبيقي، دار الكتب والوثائق –بغداد.

5- الزبيدي، حمزة محمود، (2006) ، "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

6- الشيخلي، هديل ، (2012) ، العوامل الرئيسية المحدده لقرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الاردنيه، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

7- ابو احمد، رضا صاحب والجبوري، فائق مشعل، ادارة المصارف، مطبعة الاثير، الموصل، 2005.

8- 47- محمد الحوراني ، (2009) ، ادارة الازمات في القطاع المالي، دار الكتب والوثائق، بغداد.

9- مهنا، محمد نصر ، (2004) ، ادارة الازمات، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر.

10- النجار، فائق حسن جبر، (1997)، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، بنك الاسكان، عمان، الأردن.

11-فريد كورتل، كمال رزيق ، (2009) ، الازمة المالية : اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر الثالث حول الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول – التحديات والافاق المستقبلية، جامعة الاسراء مع الاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الأردن.

12- شريط عابد، (2010)، معدل الفائدة ودورية الازمات في الاقتصاد الراسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 48-49.

13- بادن عبد القادر، (2008)، دور الحوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر، مذكره لنيل شهادة الماجستير في علوم التيسير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة شلف.

14- جوزيه انجل جورجيا، (2001)، "المكسيك وتجاوز اثار ازمه 1995"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ماي.

15- عماد الدين محمد، المزيني، (2013)، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد 15، العدد 1.

16- سالم محمد، عبود، (2021)، ادارة الازمات والسيناريو الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم بغداد بالتعاون مع دار الامين، الطبعة الأولى.

17- مفتاح صالح، معاري فريدة، (2007)، المخاطر الائتمانية تحليلها -قياسها -ادارتها والحد منها، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المصرفة، كلية العلوم الاقتصادية الادارية، جامعة الزيتونة، الاردن، 16-17 ابريل.

18- منتظر فاضل سعد البطاط، ندوه طلال جوده، (2011)، تحليل تداعيات الازمة المالية العالمية الاسباب والاثار -كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة البصرة -مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 19.

19- مها مزهر محسن، (2018)، إثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الازمات المالية -بالتركيز على اتفاقيات بازل 1 و11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 107، المجلد 24.

20- ميساء محي الدين كلاب، (2007)، دوافع تطبيق دعائم بازل11 وتحدياتها -دراسة على المصارف العاملة في فلسطين -كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية -غزة.

21-مصرف العطاء الاسلامي (البلاد سابقاً) (2016-2019)، التقرير السنوي.